



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

15 أكتوبر 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

19 ملاحظة سلبية وإيجابية لحقوق الإنسان بـ 7 سجون أبرزها إلزام متعهد إعداد الطعام بالنظافة وتوفير الأدوية بصورة عاجلة

المصدر: جريدة مكة الخميس 29 صفر 1442هـ - 15 أكتوبر 2020م

<https://makkahnewspaper.com/article/1522139>

صحيفة مكة

AA

- رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 19 ملاحظة إيجابية وسلبية في أروقة 7 سجون، وذلك خلال زيارات ميدانية نفذتها عام 2019 م، أبرزها إلزام متعهد إعداد الطعام بالنظافة، وتوفير مكان ملائم وصحي للطبخ. وشملت الزيارات الميدانية سجون عنيزة، الرس، السجن العام بمحافظة الطائف، السجن العام للنساء بمكة المكرمة، سجن سكاكا، سجن الطرنية، وفقا للكتاب السنوي للجمعية لعام 2019م.
- وأكدت الجمعية ضرورة توفير الأدوية بصورة عاجلة، والسماح بزيارة المستشفى دون موعد، والوقوف على حادثة اعتداء سجين على ملازم أثناء تأدية عمله، وحل شكاوى لسجناء، والإشادة بأداء إدارة السجن لحقوق السجناء والخدمات المقدمة لهم والعناية بالجوانب الصحية والترفيهية والتعليمية والتأهيلية.
01. وجود مدرسة للتعليم تبدأ من الابتدائي للجامعة، شهاداتها معتمدة وتخلو من إشارة لحصول الطالب عليها في السجن، مما يجعلها ذات فائدة له في حياته الجديدة بعد خروجه من السجن (سجون: عنيزة، الرس) (تعليم كبيرات به 20 طالبة بسجن النساء العام بمكة).
 02. اعتداء سجين على ملازم على رأس عمله في سجن الطائف، حيث تمت الإفادة بأن السجين مريض ويعالج في مستشفى الأمراض النفسية وأحيلت القضية للجهات المعنية.
 03. وجود معهد للتدريب المهني (السجن العام الطائف).
 04. وجود ثلاثة أجنحة مثالية (السجن العام الطائف).
 05. ضرورة توفير الأدوية الطبية بصورة عاجلة (السجن العام الطائف).
 06. ضرورة فتح العيادة العامة على مدار 24 ساعة (السجن العام الطائف).
 07. ضرورة توفير صراف آلي داخل السجن لتيسير عمليات السحب والتحويل للسجناء (السجن العام الطائف).
 08. الحاجة للتنسيق مع الشؤون الصحية بالطائف للسماح للسجناء بمراجعة المستشفى دون موعد مسبق لظروفهم الخاصة.
 09. أهمية تكليف متعهد إعداد طعام السجناء بتوفير مكان ملائم وصحي للطبخ (السجن العام الطائف).
 10. الحاجة للتنسيق مع محاكم التنفيذ بإلغاء منع السفر وإيقاف الخدمات في حالة إصدار أمر إبعاد أو إطلاق سراح السجناء ليتسنى لإدارة السجن اتخاذ اللازم في وقت يسير (السجن العام الطائف).
 11. أهمية إغلاق الإضاءة في أوقات النوم حفاظا على صحة السجناء.
 12. وجود برامج ترفيهية توعوية إرشادية وتحفيظ قرآن.
 13. التهوية والنظافة والإضاءة وألوان جدران السجن، كلها جيدة (سجن النساء العام بمكة).
 14. غرف عزل صحي طارئة موقتة لحين نقل السجينة للمستشفى (سجن النساء العام بمكة).
 15. يوم أسبوعيا للسعوديات، وشهريا لغيرهن للاتصالات الخارجية (سجن النساء العام بمكة).

16. أنشطة رياضية هوائية مرة واحدة أسبوعيا (سجن النساء العام بمكة).
17. الطاقة الاستيعابية للسجن لا تفي بعدد السجناء والشروع ببناء سجن جديد أكثر اتساعا (سجن سكاكا).
18. وجود عيادة عامة وصيدلية وكادر صحي من مختلف التخصصات من قبل مركز قوى الأمن (سجن سكاكا).
19. زيارة أسبوعية لطبيب الصحة النفسية (سجن سكاكا).

أهداف الزيارات

- التعريف بالجمعية وأهدافها واختصاصاتها
- توزيع مجموعة من إصدارات الجمعية ومطبوعاتها الحقوقية
- توزيع استمارات الشكاوى لمن يرغب في تقديمها
- مقابلة النزلاء والاستماع لهم
- تنفيذ جولات ميدانية لأقسام السجن المختلفة: العنابر، المطبخ، أماكن التشمس والتدريب والترفيه، والتأكد من موافقتها للاشتراطات الصحية والبيئية
- معرفة الطاقة الاستيعابية ومناسبتها لعدد السجناء
- الوقوف على الملاحظات المرصودة أو الشكاوى الواردة للجمعية ومناقشتها مع إدارات السجون، والتأكد من تطبيق الأنظمة المقررة لحقوق الإنسان
- ضرورة التعاون بين إدارة السجن والجمعية في ما يتعلق بخدمة السجناء ورعاية الموقوفين

هيئة حقوق الإنسان



وكيل إمارة الجوف يطلع على أعمال فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة

المصدر: جريدة وكالة الأنباء الخميس 28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر 2020م

<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2144591>

ستعرض وكيل إمارة منطقة الجوف حسين بن محمد آل سلطان ، أعمال وأنشطة فرع هيئة حقوق الإنسان والدور الذي يقوم الفرع بالمنطقة بالتكامل مع الجهات المعنية.
كما ناقش خلال استقباله بمكتبه اليوم مدير الفرع سليمان بن محمود الرشيد، أهمية دور هيئة حقوق الإنسان في حفظ الجانب الإنساني وكرامة الإنسان في حياته ومجتمعه وما يضمنه الدين الإسلامي الحنيف من حقوق وفق كتاب الله وسنة نبيه الكريم.
وشكر مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة , سمو أمير منطقة الجوف على دعمه لأعمال الفرع، مؤكداً حرص منسوبي الفرع على تقديم كل ما يخدم المواطن والمقيم بالمنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ملتقى "أسأل النيابة" يناقش السلوك الرقمي في منصات التعليم عن بعد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 صفر 1442هـ - 15 أكتوبر 2020م
<http://www.alriyadh.com/1847794>

أقامت الإدارة العامة للاتصال المؤسسي بالنيابة العامة اليوم الأربعاء، ملتقاها الثاني #اسأل_النيابة تحت عنوان "السلوك الرقمي في منصات التعليم عن بعد"، وذلك بمقرها الرئيس بالرياض. وتناول الملتقى الجوانب النظامية والأكاديمية والتربوية التي تتقاطع مع عملية التعليم عن بعد، وتأكيد النيابة العامة على توفير الحماية الجنائية لمنصات التعليم عن بعد؛ لدعم جهود المعلم والطالب للوصول للنجاح المأمول، وتحقيق التجربة المثالية الآمنة. يذكر أن ملتقى "أسأل النيابة" يُنظم بشكل دوري في مقر النيابة العامة، ويتبادل فيه الحضور الآراء والنقاش حول قضايا مختلفة في كل مناسبة، ويهدف إلى التعريف بالأنظمة، وتعزيز الوعي بالحقوق النظامية للمواطن والمقيم.

إلغاء شرط مدة الخمس سنوات في الثانوية العامة للقبول في الجامعات الشورى يقر توصيات لإعداد نظام لمكافحة الفساد العلمي و حماية الملكية الفكرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 صفر 1441هـ - 15 أكتوبر 2020م
<http://www.alriyadh.com/1847691>

نجح عضو الشورى أحمد الزيلعي في إقناع الشورى بالموافقة على إلغاء شرط "ألا يكون قد مضى على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد على خمس سنوات لقبول الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية"، وهي توصية إضافية تقدم بها للمجلس اليوم الأربعاء على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1441-40، وطالب الشورى الوزارة بتطوير التعليم عن بعد والتعليم المدمج بما يضمن استخدامهما تكاملياً مع التعليم الاعتيادي، وإجراء دراسة تقويمية تتبعية تقوم على أساس التقويم التكويني الذي يتم إجراؤه بالتزامن والتلازم مع المراحل الأولى لتطبيق اللانحة، ودعا الشورى مجلس شؤون الجامعات بدراسة إعداد مشروع نظام لمكافحة الفساد العلمي بكافة أشكاله وصوره، وإعداد دراسة لإعادة تأهيل وتوزيع الموارد البشرية الإدارية، كما دعاه وزارة التعليم بدعم الجامعات بدعم استقلالية الجامعات كما ينص عليه نظامها، وطالب الشورى الجامعات بتشديد الرقابة على حماية الملكية الفكرية، والتأكيد على الالتزام بأخلاقيات البحث

العلمي، والعمل على زيادة الكفاءة الخارجية (مدى قيام الجامعات بتلبية متطلبات المجتمع وخطط التنمية) وكذلك الكفاءة الداخلية (الرسوب والتسرب) ووضع الحلول لزيادة كفاءتها.

وفيما يخص وزارة النقل، شدد الشورى على عمل الإجراءات الفنية والاحترازية التي تحد من الانهيارات الصخرية على الطرق، وتحد من سقوط السيارات في المناطق الجبلية، وطالب الوزارة بإيجاد حلول عملية لمشكلة الزيادة في تكاليف صيانة الطرق والعقبات، ورفع تقارير عن سير التنفيذ في الاستراتيجية الوطنية للنقل إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن الاستراتيجية، ودعا المجلس الهيئة العامة للنقل إلى سرعة التنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الأمور المتعلقة بتنظيم نشاط النقل لمركبات قطاع البريد وتطبيقات توصيل الأطعمة وغيرها من المنتجات، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمراجعة التشريعات واللوائح المتعلقة بقطاع النقل، لتكون ملائمة للاستخدام في أوقات الأزمات والكوارث، إضافة إلى العمل على تنمية إيراداتها من خلال تنويع وتحسين الخدمات التي تقدمها للقطاعات التي تشرف عليها، ودراسة أسباب ارتفاع المخالفات والحد من وقوعه.



مضاعفة تحصيل ضريبة القيمة المضافة من مشاهير التواصل الاجتماعي

الشورى يطالب بإيضاح ما قدمت الجهات الحكومية من خدمات إضافية مقابل رفع الرسوم عليها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 صفر 1441 هـ - 15 أكتوبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1847684>

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام التخصيص، وطالب الهيئة العامة للزكاة والدخل إجراء دراسة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمعرفة مقدار المخصصات السنوية لمستحقي الزكاة المسجلين في الضمان الاجتماعي، كما دعاها إلى وضع مؤشرات قياس أداء لكل نوع من أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأقر اليوم الأربعاء توصية إضافية للعضو جواهر العنزي وطالب هيئة الزكاة والدخل بمضاعفة جهودها في تحصيل ضريبة القيمة المضافة من مشاهير التواصل الاجتماعي، والحد من التهرب الضريبي لدى البعض منهم.

وعلى التقرير السنوي لمركز تنمية الإيرادات غير النفطية للعام المالي 1441-40، أقر المجلس توصيات تطالب بتكليف جهة محايدة لتقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية لمبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية، وإيضاح ما قدمت الجهات الحكومية من خدمات إضافية مقابل رفع الرسوم عليها، والتنسيق مع وكالة شؤون الإيرادات بوزارة المالية لتدافع داخل الاختصاصات بينهما.

«الموارد» : توطين أنشطة بنسب تصل إلى 100%

القرار يدخل التنفيذ خلال 90 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر 2020م
<https://www.al-madina.com/article/704380>

المدينة - الجوف

A A

أصدر وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، وبالشراكة مع إمارة منطقة الجوف قراراً وزارياً يقضي بتوطين عدد من الأنشطة والمهن في المنطقة بنسب تتراوح ما بين 50% إلى 100%، وذلك بناءً على مذكرة التفاهم المبرمة بين إمارة المنطقة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتوصيات اللجنة العليا لبرنامج التوطين بالمنطقة التي يرأسها سمو أمير منطقة الجوف. وسيدخل القرار حيز التنفيذ خلال 90 يوماً من صدوره.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ناصر الهزاني أن القرار تضمن تحديد نسب التوطين لكل الأنشطة والمهن المستهدفة مع توضيح المهن المستثناة من القرار، ومراعاة التدرج في التطبيق بنسب تتراوح ما بين 50% إلى 100%، حيث حددت نسبة توطين لا تقل عن 50%، في نشاط نقل العربات المعطلة للمؤسسات، ونسبة 100% لمكاتب تقديم الخدمة التي تشمل «مكاتب العقار، مكاتب التأمين، مكاتب الخدمات العامة والتعقيب، ومكاتب الاستقدام» ومكاتب تنظيم الرحلات والمراكز التجارية المغلقة «الأسواق»، العربات المتنقلة «الفود ترك»، الجمعيات والمؤسسات غير الربحية ولجان التنمية الاجتماعية، وأسواق الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية ونقل العربات المعطلة (السطحات بالنسبة للأفراد) كما شمل القرار توطين عدد من المهن بنسبة 70% وتشمل مهن «مندوب مبيعات ومندوب مشتريات واختصاصي تسويق».

أشار الهزاني إلى أن القرار اشتمل على ضرورة الالتزام بقرارات التأنيث وشروط عمل المرأة عند تشغيلها بالنسبة للأنشطة والمحلات التي قد صدر لها قرارات سابقة، كما سيطبق في حق المنشأة التي تخالف القرار عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات بحسب اللوائح والأنظمة.

توطين جديد للأنشطة

- نسب التوطين ما بين 50 إلى 100 %
- القرار يدخل حيز التنفيذ خلال 90 يوماً
- مراعاة التدرج في التطبيق
- توضيح المهن المستثناة من القرار
- الالتزام بقرارات التأنيث وشروط عمل المرأة

قضاة ومختصون لـ عكاظ: عقوبات على المتلاعبين بإرث النساء أرملة تحاول استعادة 150 مليون ريال.. وميرات 3 سيدات يتبدد بالزواج السري!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2044741>

أجمع قضاة وقانونيون لـ«عكاظ» أن حقوق النساء ثابت في الإرث ولا يجوز التفرير بهن أو الضغط عليهن للتنازل، وقالوا إن المحاكم تنزل عقوبات تعزيرية على كل من ثبت احتياله على النساء في حقهن في الإرث، وأوضح القاضي السابق الشيخ عبدالله العجلان أن الشريعة نصت على حقوق كل مستحق من الإرث، ولم تجعل فيها مجالا للاختيار، فالكل مجبر بموجب أحكام الشرع على الالتزام وإعطاء كل مستحق من الميراث نصيبه، الذي لا فضل فيه ولا مئة لأحد، ولا يجوز أخذ شيء من ذلك إلا بالرضى المعتبر شرعا ومن يعتمد الاعتداء على حقوق بعض الورثة -لا سيما من النساء- فهو مخالف للشرع وأثم، ومخالف لوصية الرسول ﷺ، ولا شك أن القضاء يكون رادعا له ويحول بينه وبين التعدي والظلم، وسينصف المظلوم ويعيد له حقه، ولو بأثر رجعي. ومن الصور المحرمة الحصول على التنازل من بعض الورثة والنساء خصوصا من خلال سيف الحياء أو بالضغط ونحوه؛ فهو محرم ولا يصح ذلك التنازل والإقرار لأنه لم يكن بطيب نفس، واختل فيه الرضى.

من جانبه، يرى قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا أمن الدولة سابقا الشيخ يوسف غرم الله الغامدي أن حق المرأة في الإرث ثابت في الشريعة بالإجماع المتواتر في أعلى صورته وأدلته الصريحة نقلا وفهما وموضوعا، كما أنه حق ثابت في الأنظمة القضائية السعودية، وقضايا الإرث في المحاكم المنظورة ليست بالكثيرة وليست بالقليلة بل تعتبر من القضايا المتوسطة العدد والله الحمد وذلك لما يتميز به أبناء هذه البلاد من مواطنين ومقيمين من وعي وثقافة، فأغلب قضايا الإرث تنتهي دون نزاع، وهناك عدد من القضايا المتعلقة بالإرث يحدث فيها نزاع ليس له علاقة كون الوارث أنثى أو ذكرا مع وجود عدد قليل من القضايا التي تمنع فيها المرأة من الإرث نتيجة بعض العادات والثقافات البائدة، ثم إن كثيرا من القضايا المنظورة في المحاكم خاصة الإرث تأخذ وقتا أطول مما تستحقه مما لا يخفى على الجميع، ويستوجب على القضاء مراعاته خاصة مع الرؤية المباركة.

دشن الملتقى بمشاركة 30 جهة

أمير الشمالية: توظيف مستفيدي الضمان عبر 'تمكين'

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2044737>

دشن أمير منطقة الحدود الشمالية الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، أمس (الأربعاء) ملتقى التمكين لتوظيف مستفيدي الضمان الاجتماعي، الذي ينظمه فرع وزارة الموارد والتنمية الاجتماعية، بمشاركة 30 جهة توظيفية من القطاعات الحكومية، والخاصة، وغير الربحية. وتجول الأمير فيصل بن خالد، في المعرض المصاحب الذي شاركت فيه 17 جهة بين إدارات حكومية وشركات خاصة وقطاعات غير ربحية من جمعيات تنمية ولجان للتنمية الاجتماعية وثن أمير المنطقة الشمالية تنظم ملتقى "تمكين" الذي يخدم شريحة كبيرة من أبناء المجتمع ومستفيدي أسر الضمان الاجتماعي لتدريبهم وتأهيلهم وتوظيفهم، وتمكينهم من الاندماج في سوق العمل، ورفع الوعي وتطوير أداء القوى البشرية عبر ورش عمل وتعريفهم بالممكنات المتاحة، متطوعاً إلى أن يحقق الملتقى الأهداف المرجوة منه بانخراط الشباب والفتيات في ميادين العمل المختلفة من خلال فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الشراكات المقامة في الملتقى من مجالات وفرص وظيفية وعملية ستساهم في استقطاب الشباب والفتيات وتدريبهم ومنحهم الخبرة الكافية للدخول في غمار الاستثمار والعمل.

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الموارد البشرية : احتساب المرأة في نطاقات سعودي واحد في

نسبة التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر 2020م

https://www.aleqt.com/2020/10/13/article_1943911.html

"الاقتصادية" من الرياض نفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي حول احتساب توظيف المرأة برجلين. وأكدت أن احتساب المرأة في نطاقات سعودي واحد بنسبة التوطين. مشددة على ضرورة استقاء المعلومات من المصادر الرئيسية عبر حساباتها الرسمية وموقعها الإلكتروني.

المسؤولية الاجتماعية ودور الشركات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 صفر 1442هـ - 15 أكتوبر 2020م

https://www.aleqt.com/2020/10/15/article_1945506.html

داني رودريك

قبل 50 عاما، نشر ميلتون فريدمان، مقالا في صحيفة "نيويورك تايمز"، أوضح فيه بالتفصيل ما أصبح يعرف بنظرية فريدمان: "تتلخص المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها الشركات في زيادة أرباحها". كانت فكرة طورها في كتابه الصادر عام 1962 بعنوان "الرأسمالية والحرية"، حيث زعم أن المسؤولية الوحيدة التي تدين بها أي شركة للمجتمع تتمثل في ملاحقة هدف تعظيم الأرباح في إطار القواعد القانونية التي تحكم اللعبة.

تقرض نظرية فريدمان بصمتها على عصرنا. فقد أضفى الشرعية على الرأسمالية الحرة التي أنتجت انعدام الأمان الاقتصادي الذي عمل على توسيع فجوات التفاوت، وتعميق الانقسامات الإقليمية، وزيادة حدة تغير المناخ وغير ذلك من المشكلات البيئية. وفي النهاية، أدى أيضا إلى ردة فعل عنيفة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. واستجابت شركات عديدة كبرى من خلال الانهماك في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أو التشدق به. ينعكس هذا المفهوم في ذكرى سنوية أخرى هذا العام. يستهدف الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي أطلق قبل 20 عاما، نظرية فريدمان بشكل مباشر من خلال محاولة إقناع الشركات بالاضطلاع بدور الوكلاء للمصلحة الاجتماعية الأوسع. ووقع أكثر من 11 ألف شركة تزاوّل أعمالها في 156 دولة على الميثاق، وبذلت التعهدات في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل والمعايير البيئية، ومكافحة الفساد.

الواقع: إن جون روجي، الباحث الذي لعب دورا رئيسا في تطوير وإدارة الميثاق العالمي، يصفه ومبادرات مماثلة بأنها جهود وطنية تساعد الشركات على تطوير هويات اجتماعية. ومن خلال الترويج لمعايير سلوكية، تعمل مثل هذه المبادرات على تمكين الشركات من التنظيم الذاتي. وعلى هذا، فإن الشركات - كما يزعم روجي - تشغل الفراغ الناجم عن انحسار الأشكال التقليدية من التنظيم من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات العامة الدولية، ما يجعلها أداة مهمة لإعادة التوازن الذي نحتاج إليه بين السوق والمجتمع.

عكف أساتذة الأعمال الرواد، من أمثال ريببكا هندرسون من جامعة هارفارد، وزينب تون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، على الدفع بحجج مفادها أن اهتمام الشركات بالبيئة أو العاملين لديها يصب في المصلحة طويلة الأجل لقادة الشركات. قبل عام واحد، انضمت المائدة المستديرة للأعمال في الولايات المتحدة إلى الركب ببيان منفتح لغرض الشركات، معلنة التزامها بتسليم القيمة ليس فقط لحاملي الأسهم، بل أيضا إلى جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفين، والعملاء، والموردون، والمجتمعات، ووقع على البيان ما يقرب من 200 رئيس تنفيذي لشركات كبرى برأسمال سوقي إجمالي تجاوز 13 تريليون دولار.

لكن رغم الدعم الهائل من قبل القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها الشركات، فإن فعالية الاعتماد على المصلحة الذاتية المستديرة للشركات تظل غير واضحة. ويقدم لنا تحليل حديث أجراه لوسيان بيبينشوك، وروبرتو تالاريتا، من كلية الحقوق في جامعة هارفارد، وجهة نظر إضافية واقعية.

خلص بيبينشوك وتالاريتا إلى أن المبادرات كذلك التي اتخذتها المائدة المستديرة للأعمال تميل إلى أن تكون "تحركات خطابية للعلاقات العامة إلى حد كبير": فهي لا تنعكس في ممارسات حوكمة الشركات الفعلية ولا تتعامل مع المقايضات الصعبة التي ستكون لازمة إذا وضعت مصالح أصحاب المصلحة في الحسبان. علاوة على ذلك، قد تأتي مثل هذه المبادرات بنتائج عكسية من خلال "رفع مستوى الآمال الوهمية حول التأثيرات الإيجابية لمصلحة أصحاب المصلحة". لذا، تظل السياسات الحكومية التي تنظم كيفية تعامل الشركات مع العاملين، والمجتمعات المحلية، والبيئة، تشكل أهمية أساسية.

الواقع: إن أنصار رأسمالية أصحاب المصلحة لا يستخفون بالضرورة بأهمية الدور الذي تضطلع به الحكومات. قد يزعم

بعض المراقبين، مثل هندرسون، أن الشركات المسؤولة اجتماعياً تجعل من السهل على الحكومات القيام بوظيفتها على النحو اللائق. بعبارة أخرى، يشكل كل من التنظيم الحكومي وتغليب مصالح أصحاب المصلحة في الشركات عاملاً مكملاً للآخر وليس بديلاً له، كما يعتقد بينيتشوك وتالارينا.

لكن ماذا لو كانت الشركات قوية إلى الحد الذي يسمح لها بتصميم الضوابط التنظيمية بذاتها؟ أخيراً، كتب مارتين وولف، في صحيفة فاينانشيال تايمز: "كنت أتصور أن ميلتون فريدمان على حق. لكنني غيرت رأيي". أوضح وولف أن الخل الذي يعيب مذهب فريدمان هو أن قواعد اللعبة التي بموجبها تسعى الشركات إلى تحقيق الأرباح لا يجري تشكيلها بطريقة ديمقراطية، بل بفعل "التأثير المهيمن" للمال. وتفسد القواعد بفعل إقدام الشركات على تخريب العملية السياسية من خلال المساهمات المالية.

لكن إخراج المال من السياسة، كما يوصي وولف، لن يحل المشكلة بالكامل. والسبب هو أن ما يسمى الأسر المعرفي لا يقل أهمية عن الأسر المالي. يتطلب التنظيم وصنع السياسات معرفة تفصيلية بالظروف التي تواجه الشركات، والإمكانات المتاحة، وكيف قد تتطور هذه الإمكانيات. في التنظيم البيئي، أو المالي، أو سلامة المستهلك، أو مكافحة الاحتكار، أو السياسة التجارية، تنازل المسؤولون الحكوميون عن السيطرة لمصلحة الشركات لأن الشركات هي التي تحدد كيفية إنتاج المعرفة ونشرها. وهذا يمنحها القدرة على وضع تصور لكيفية تحديد المشكلات، وأي الحلول تستحق الدراسة، وكيف قد تبدو حدود التكنولوجيا.

في مثل هذه الظروف، يصعب على الحكومات أن تضع قواعد أساسية مرغوبة اجتماعياً دون تدخلات ضخمة، وبالتالي النفوذ من قبل الشركات. وهذا يستدعي نمطاً مختلفاً من الحوكمة التنظيمية، الذي بموجبه يجري تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العريضة من قبل السلطات العامة، لكن يتم صقلها وتنقيحها من حين لآخر، في إطار عملية مستمرة من التعاون المتكرر مع الشركات. ورغم صعوبة إيجاد التوازن الصحيح بين الخاص والعام، فإن الأمر لا يخلو من أمثلة ناجحة لمثل هذا التعاون في تعزيز التكنولوجيا، وسلامة الأغذية، وتنظيم جودة المياه، لكن في نهاية المطاف يتلخص الحل الحقيقي الوحيد لهذه المعضلة في جعل الأعمال ذاتها أكثر مرونة. وهذا يعني إعطاء الموظفين والمجتمعات المحلية صوتاً مباشراً في الطريقة التي تدار بها الشركات. ومن الواضح أن الشركات من غير الممكن أن تصبح شريكة جديراً بالثقة لتحقيق المصلحة الاجتماعية إلا عندما نتحدث بأصوات أولئك الذين تعمل على تشكيل حياتهم.



عقود الأجانب.. بين الهدر والفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1442هـ - 15 أكتوبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1847861>

سلطان السيف

لا أحد يفهم أن يتعاقد فريق سعودي مع لاعب أجنبي لا تتجاوز قيمته السوقية مليون يورو بمبلغ يزيد عن أربعة ملايين يورو، مع شرط جزائي كبير، ولا أحد يملك تفسيراً لمرور هذه الأرقام على هيئة الرياضة وقبلها على مسؤولي الفرق ذاتهم.

تتردد هذه الأيام أنباء عدة عن مشكلات يواجهها الأهلي وهو يحاول التخلص من عقود بعض لاعبيه الأجانب، إذ أشارت أنباء وتغريدات لمقربين من الشأن الأهلاوي أن الإدارة عاجزة عن التخلص من البوسني ساريتش دون دفع الشرط الجزائي الذي تردد أنه يصل إلى سبعة ملايين يورو، وهو مبلغ يفوق قيمة اللاعب السوقية بكثير.

وعلاوة على ذلك، لا أفهم لماذا تتعاقد الأندية السعودية مع لاعبين أجانب لأكثر من موسمين قبل ضمان نجاحهم، مثلما تعاقد الاتحاد -مثلاً- مع اللاعب البرازيلي برونو هنريكي لمدة ثلاث سنوات في مخاطرة غير محسوبة وليست الأولى من نوعها لفريق منهن وعانى من ويلات القضايا الخارجية والمديونية الضخمة لسنوات حتى قبل موسمين بمكرمة ولي العهد التاريخية، ليعود من جديد لدوامه المديونية في الموسم الماضي.

الحال ذاته ينطبق على النصر، وإن كان بطريقة أخرى، إذ يحظى النصر بالدعم الشرفي الأكبر من بين كل الفرق السعودية بفضل وجود داعمين كبار يفضلون البقاء دوماً بعيداً عن الأضواء مثل الأمير خالد بن فهد، خلاف بقية الفرق التي تعتمد بشكل أكبر بكثير على الدعم الحكومي، فالنصر يسعى للتخلص من ورطة تعاقد مع النيجيري أحمد موسى ولديه الكثير من الالتزامات التي ما كانت لتكون عقبة في طريقه لولا غياب الشفافية والمحاسبة.

لا أعلم متى تتحرك وزارة الرياضة وتضع حداً "حقيقياً" لهذا العبث. صحيح أن الوزارة استحدثت لجنة اسمتها "لجنة الكفاءة المالية" لكن الأهم يبقى بشأن صلاحيات هذه اللجنة، وإن كانت قادرة على الإطاحة بأي مسؤول يمارس إهمالاً أو هدرًا أو حتى فساداً مالياً في ظل هذه الوفرة المالية بفضل دعم سمو ولي العهد الذي لطالما كان ولا زال رأس حربة مكافحة الفساد.

وحتى تكون أكثر وضوحاً، فإن الكثير من الأحاديث بدأت تنتشر عن ممارسات فساد داخل الأندية، أو على الأقل ممارسات غير مسؤولة وإهمال غير مبرر في الصرف على التعاقد مع لاعبين بأعلى من قيمتهم السوقية، وهو ما انعكس على ارتفاع الفواتير وتكاليف الشروط الجزائية على لاعبين لم يقدموا أي إضافة حقيقية لفرقهم وللدوري بشكل عام، فمتى نسمع عن محاسبة حقيقية للمسؤولين عن هذه الممارسات، تبدأ بالتحقيق بهذه العقود وقيمة اللاعبين السوقية.



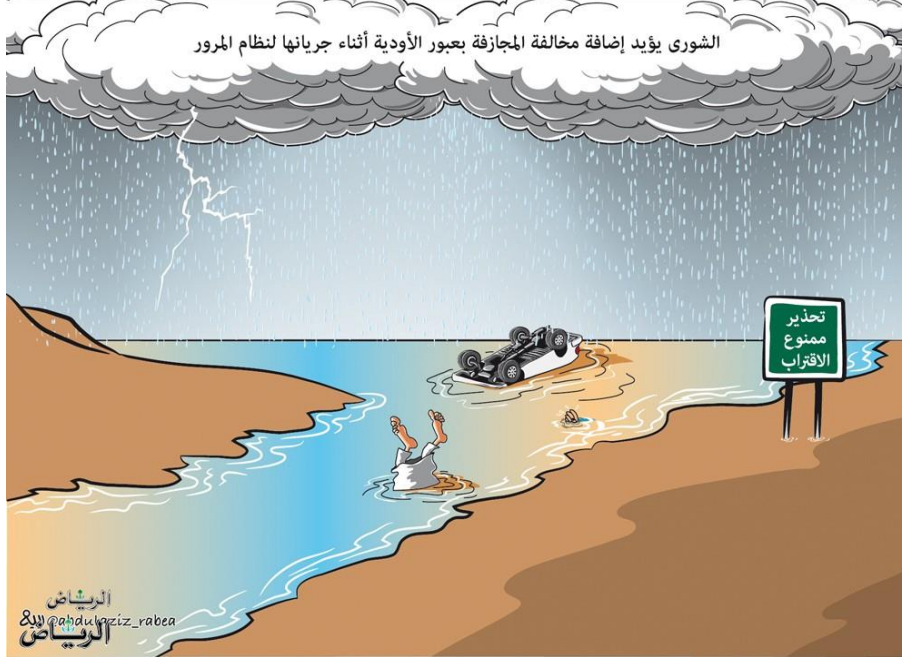
كاريكاتير



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس
28 صفر 1442 هـ - 15 أكتوبر
2020م

<https://www.al-madina.com/article/704356>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 28 صفر 1442 هـ -
08 أكتوبر 2020م

[/https://www.aleqt.com](https://www.aleqt.com)